ردود فعل فلسطينية تستنكر قرار عباس حل المجلس التشريعي

استنكر أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، قرار المحكمة الدستورية برام الله، حل المجلس التشريعي، والذي أعلنه الرئيس محمود عباس السبت.

وقال بحر في مؤتمر صحفي عقده بمدينة غزة: إن «محمود عباس فقد ولايته الدستورية والقانونية كرئيس للسلطة الفلسطينية منذ تاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩»، وشدد على عدم شرعية تشكيل المحكمة الدستورية العليا، استناداً لأحكام المحكمة الدستورية رقم ٣ لعام ٢٠٠٦، مشيراً إلى أن قرار تشكيلها مخالف للقانون الأساسي وقانون المحكمة الدستورية، ومضيفاً: «كما أن قضاتها أعضاء فاعلون بحركة فتح والأصل أن يكونوا مستقلين».

وذكر بحر أن قراراً صدر عن «الدستورية» في غزة بعدم قانونية تشكيل المحكمة وبطلان كل ما يصدر عنها من أحكام وقرارات.

وأكد أنه «لا يجوز لأي من السلطات بما فيها رئيس السلطة الفلسطينية حل المجلس التشريعي، استناداً لمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون الأساسي».

وقال: «ليس لأي سلطة التغول والتدخل في شؤون أي سلطة أخرى»، مستطرداً: حتى المحكمة الدستورية، لو شكلّت بشكلٍ قانوني ليس من حقها حل التشريعي».

فلسطينيون خلال احتجاج في بيت لحم قرب نقطة تفتيش للاحتلال الاسرائيلي أمس (رويترز)

وقال بحر: إن حل المجلس يأتي في إطار سعيه «الرئيس عباس» للحد من الدور الهام الذي تقوم به الأغلبية البرلمانية، وسحب ورق الشرعية التشريعية من يد الأغلبية المنتخبة وتسليمها لأعضاء المركزي المعينين من الرئيس عباس.

وأوضح أن غياب المجلس التشريعي سيمكن الرئيس عباس من تمرير أي قوانين وقرارات تشريعية، مضيفاً أنه «سيعزز نفسه ديكتاتوراً على الشعب الفلسطيني».

وأضاف النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي: إنه يطمح أيضاً إلى «تمرير مخططات ترامب بتصفية القضية الفلسطينية، والذهاب لمفاوضات جديدة مع الاحتلال وزيادة مستوى التنسيق الأمني والسعي نحو المساس بالمقاومة وقادتها خاصة في غزة». وخامس الأهداف، وفق بحر، توجيه ضربة قاسية للنظام السياسي الفلسطيني وتكريس الانقسام الذي تسبب به (الرئيس عباس) نفسه في عام ٢٠٠٦ حينما تنكر لنتائج الانتخابات التشريعية أمام فشل فتح في تحقيق الأغلبية.

وأردف قائلاً: إن سادس الأهداف التي يسعى رئيس السلطة لتحقيقها، من «خطوته الخطيرة»، هو «النيل من الوحدة وتعطيل المصالحة، وعزل قطاع غزة لإعطاء فرصة للاحتلال لتعزيز استيطانه بالضفة».

وفي سياقٍ متصل، أكد بحر حرص التشريعي على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، «حفاظاً على بنية النظام السياسي الفلسطيني»، وأعلن عن عقد جلسة لمناقشة تداعيات «القرار الخطير»، داعياً كل الفصائل للمشاركة فيها يوم الأربعاء القادم ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨. بدوره قال القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري عبر «تويتر»: إن «قرار عباس حل المجلس التشريعي ليس له أي قيمة قانونية ويعكس حالة العبث واللاتوازن التي وصل إليها عباس والتي أدت إلى إضعاف القضية الفلسطينية وتمزيق الصف الوطني وهذا القرار يؤكد أن تهديدات عباس تستهدف حماس والمقاومة وأن كل تهديداته للاحتلال هي مجرد أكاذيب». ومن جانبها اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي أن قرار عباس له «تداعيات خطيرة على الواقع الفلسطيني». المتحدث باسم الحركة مصعب البريم قال: «يبدو أن عباس يسير على طريق حرق كل السفن مع شعبه وقواه الحية والمقاومة»، وأضاف: إن «ملاحقة الثوار والمقاومين في الضفة ليست مفخرة ولا هي بالعمل الوطني ونستغرب كيف يتباهى عباس بذلك». من جهتها، حذرت حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية من خطورة الإقدام على اتخاذ قرار بحل المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة قبل أو دون إجراء انتخابات جديدة له.

على حين قالت عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رباح مهنا: إن «قرار الرئيس أبو مازن الخاطئ وبتوقيت حساس وردات فعل الأخوة في حركة حماس المتوقعة سيعقد الوضع الفلسطيني الداخلي المعقد وسيضعف قدرتنا كشعب فلسطيني على مواجهة صفقة القرن ومخاطرها».

الميادين

«على الوعد يا كمون»

سهام يوسف

لن أدخل في تفسير وتحليل القول الشائع «على الوعد يا كمون» لكنني سأتخذ منه معبراً للتساؤل عن القرار الذي اتخذه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أعلن بموجبه انسحاب قواته من القواعد التي أنشأتها شرق سورية.

إن مختصر القول حول الموضوع، وبالاستناذ إلى ذاكرتنا القريبة والبعيدة، مفاده هو أن الولايات المتحدة الأميركية تاريخياً لم تصدق مرة واحدة في موقف مصيري وإستراتيجي إلا في حال كان يحقق لها مصالحها أو يتماهى مع مصالح إسرائيل، مع أن أغلبية مصالحهما واحدة في منطقتنا ووطننا، فمن المستفيد ومن المتضرر من هذا القرار؟

لا شك أن سورية هي المستفيد الأول في حال صدقت أميركا وسحبت قواتها، والمستفيد الثاني هو الاستقرار والأمن في المنطقة بشكل عام، إذ ستتوفر الفرصة للتفكير بعقل بارد لحلحلة الملفات المعقدة والمتشابكة بين دول المنطقة وداخل هذه الدول أيضاً.

ولا يوجد أدنى شك أن القرار الأميركي شكل صفعة لأصحاب الأحلام الانفصالية المتآمرين على وحدة سورية أرضاً وشعباً.

وبالرغم من ذلك لن يعفينا التاريخ فيما إذا نظرنا إلى هذا القرار نظرة بريئة بعيداً عن عين الشك والريبة فيه ومنه.

ومن واجبنا التقصي عن خفايا التفاهمات التركية الأميركية، لأنه الطبيعي أن يتم تفاهم بصيغة ما بينهما على الأدوار التي قد يتبادلانها حول الاستحقاقات في المنطقة التي تحقق مصالحهما.

وبكل تأكيد لن تكون المصالح الإسرائيلية غائبة عن أي موقف أو إجراء تتخذه أطراف مشروع الشرق الأوسط الجديد وأصحاب مشروع ما يسمى بـ«صفقة القرن».

أمام هذه المستجدات فإنه من الأهمية بمكان ألا يطول الزمن على بقاء الحال على ما هي عليه شمال سورية وتحديداً في محافظة إدلب، فعودتها إلى كنف السيادة السورية في أسرع وقت هي من أولى الأولويات قبل أن تأخذ خطة التتريك والعثمنة بعدها المخطط لها، وحتى لا نتفاجأ في المستقبل بكمين سياسي تركي يحقق ما حققه الأتراك في مؤامرة سلخ لواء اسكندرون.

هذا مع ثقتنا بكل ما يقوم به حليفنا الروسي من دور سياسي وعسكري مشرف في سورية، وبمساهمة بقية الحلفاء في القضاء على الإرهابيين وإفشال مشروع إسقاط سورية وتحويلها إلى دولة فاشلة.

كل ذلك ما كان ليتم لولا الصمود الأسطوري للجيش العربي السوري والقيادة الشجاعة الرئيس بشار الأسد وثقة الشعب الكبيرة بشخصه وبقيادته.

إن المستجدات الإقليمية والمواقف الدولية تشير إلى أن سورية ماضية في تحقيق انتصارها التاريخي على مشروع تقسيمها، وهي على الرغم مما ألمّ بها، لم تغفل عينها عن الجولان وعن كل شبر سلب منها، وهي مصممة على إنجاز انتصارها وتكريس سيادتها على كامل ترابها.

وبالعودة على ذي بدء نقول للرئيس الأميركي ترامب: «على الوعد يا كمون».

أكثر من ١٣ ألف إصابة بالحصبة في اليمن توفي منها ٢٢٢ حالة

إسقاط طائرة استطلاع للتحالف.. والأخير يصعّد من خروقاته لوقف إطلاق النار

أسقطت الدفاعات الجوية للجيش واللجان الشعبية طائرة من دون طيار للتحالف السعودي في محافظة صعدة شمالي اليمن. ونقل موقع «المسيرة نت» عن الناطق الرسمي للقوات المسلحة اليمنية في صنعاء العميد يحيى سريع قوله: إن «الطائرة دون طيار المقاتلة هي من نوع «سي إتش فور» وتم إسقاطها بصاروخ أرض جو».

ويمكن لهذه الطائرة أن تحمل ٤ صواريخ من نوع ١ أي آر على ارتفاع ٧٢٠٠ متر كما أن النسخة المطورة تصل حمولتها إلى ٤٠٠ كيلو غرام ولها القدرة على حمل مجموعة متنوعة من الذخائر بما في ذلك القنبلة العنقودية زنة ٥٠ كيلو غراماً وقنبلة تيرمينال سينسيتيفل زنة ٥٠ كيلو غراماً والقنابل الموجهة بالقمر الصناعي والقنابل الموجهة بالليزر زنة ١٠٠ كيلو غرام.

إلى ذلك أكد سريع أن قوات التحالف السعودي المتعددة صعدت من خروقاتها لوقف النار في الحديدة مع وصول لجنة الأمم المتحدة.

وأوضح العميد بأن خروقات قوات التحالف السعودي المتعددة لوقف النار في الحديدة بلغت ٢٢٣ خرقاً منذ الإثنين الماضي، مشيراً إلى أن تلك الخروقات توزعت على ٥١ صاروخاً و١٥٥ قذيفة مدفعية مختلفة وقصف كثيف بالأسلحة المتوسطة والخفيفة.

وأكد سريع أن قوات التحالف السعودي أطلقت ٥٩ قذيفة مدفعية على عدد من المناطق والأحياء في الحديدة بالترافق مع تحليق مستمر للطيران الحربي والاستطلاعي والأباتشي في سماء الحديدة غربي اليمن خلال الـ٤٨ ساعة الماضية.

وفي غضون ذلك أفاد مصدر عسكري يمني بمقتل وجرح العشرات من قوات الرئيس هادي إثر مواجهات مع الجيش واللجان الشعبية في أطراف حريب نِهْم شمالي شرقي صنعاء. وفي محافظة البيضاء، سقط ٨ عناصر من قوات هادي بين قتيل وجريح بانفجار لغم أرضي في مديرية ناطِع شرقي المحافظة وسط اليمن.

وعند الحدود اليمنية السعودية، قتل وجرح عدد من قوات هادي والتحالف السعودي خلال هجوم للجيش واللجان على مواقعهم في قبالة منفذ علَب الحدودي بين عسير وصعدة، بالتزامن مع قصف مدفعي للجيش واللجان استهدف رقابة الصحن العسكرية في عسير السعودية.

ومن جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة العامة والسكان اليمنية أن أكثر من ١٣ ألف يمني أصيبوا بمرض الحصبة منذ مطلع العام الجاري جراء استمرار العدوان السعودي والحصار الذي يفرضه على الشعب اليمني مؤكدة أن نحو ٢٢٢ طفلاً قضوا نتيجة هذا المرض.

وقال مدير عام مكافحة الأمراض والترصد الوبائي في الوزارة محمد عدلان لموقع «٢٦ سبتمبر نت» أمس: «إن ١٣ ألفاً و٩٠٠ حالة بمرض الحصبة تم تسجيلها منذ مطلع عام ٢٠١٨ حتى الآن في مختلف المحافظات اليمنية بينها ٢٢٢ حالة وفاة».

وأوضح عدلان أن ٥٠ بالمئة من المصابين بالحصبة تتراوح أعمارهم بين عام وخمسة أعوام.

ويشهد اليمن أوضاعاً صحية ومعيشية متدهورة للغاية جراء استمرار العدوان السعودي منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة إضافة إلى الحصار الذي يفرضه على الموانئ اليمنية وانقطاع الإمدادات الطبية ما أدى إلى انتشار الأمراض الفيروسية وخاصة الكوليرا والدفتريا والحصبة التي أدت إلى وفاة آلاف اليمنيين.

وكالات

الجيش اللبناني يدعو إلى التظاهر السلمي

احتجاجات على سوء الأحوال المعيشية في وسط بيروت.. و«السترات الصفر» حاضرة

تواصل أمس الأحد تجمع المحتجين على سوء الأوضاع الاقتصادية ورفضاً للفساد في ساحة الشهداء وسط العاصمة بيروت، وبعضهم يرتدي السترات الصفر امتثالاً بتظاهرات فرنسا.

وعبّر المتظاهرون عن رفضهم للأحوال التي تمر بها البلاد لاسيما بعد تعثر تأليف الحكومة واشتداد الأزمة السياسية وانعكاساتها على الأحوال الاقتصادية والمعيشية. بدورها أصدرت قيادة الجيش اللبناني بياناً تدعو فيه المتظاهرين إلى الالتزام بالتظاهر السلمي وعدم التعدي على الأملاك العامة والخاصة. وأكدت قيادة الجيش في البيان أن الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة يخرج عن الإطار القانوني وغير مسموح به.

ودعت المتظاهرين إلى عدم الخروج عن السياق المطلبي للتظاهرة، مؤكدة احترامها لحق التظاهر السلمي وحرية التعبير عن الرأي وأحقية المطالب المعيشية التي يطالب بها المتظاهرون.

وفي غضون ذلك أشار مراسل «الميادين نت»، إلى وقوع بعض المناوشات المحدودة بين المتظاهرين والقوى الأمنية قبالة السراي الحكومي، وأنّ المتظاهرين أقفلوا بعض الطرق في وسط بيروت. وارتدى بعض المحتجين السترات الصفر وذلك للتمثل بتظاهرات فرنسا.

وبحسب المنظمين الذين نشطوا عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الدعوة لهذه التظاهرة، فإن أهداف التحرك تقتصر على المطالب الاقتصادية وتأمين الطبابة للبنانيين وخفض أسعار السلع، خفض الضرائب وفوائد المصارف، فضلاً عن الدعوات لاستقلال القضاء ومحاسبة الفاسدين ولاسيما ملوثي نهر الليطاني (أطول نهر في البلاد ووصلت فيه نسبة التلوث إلى درجات عالية جداً)، ويرفض المنظمون تضمين التظاهرة أي شعارات سياسية وحصر المطالب بالشأن الاجتماعي والاقتصادي.

وبدورها ذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، أن المتظاهرين انطلقوا من ساحة الشهداء ووصلوا إلى ساحة رياض الصلح حيث وضعت حواجز حديدية أمام السرايا الحكومية وسط بيروت.

ورفع المتظاهرون الأعلام اللبنانية وأطلقوا شعارات «لا للطائفية كلنا بدنا بطاقة صحية».

وأعلن منظمو الحملة أنهم لا يقلدون التظاهرات التي تحصل في فرنسا، بل يطالبون الدولة اللبنانية بأن تحذو حذو الدولة الفرنسية في رفع أجور العمال والموظفين وخفض الضرائب وغيرها من الأمور التي تحفظ للمواطن كرامته في وطنه.

وحسب ما ذكر موقع «روسيا اليوم» أن صداماً وقع بين القوى الأمنية والمتظاهرين أمام السرايا الحكومية وسط بيروت، نتيجة محاولة المتظاهرين إزالة العوائق الحديدية، ورشقهم القوى الأمنية بعبوات المياه مما أسفر عن إصابة المحامي عباس سرور من الحراك المدني بجروح طفيفة في رأسه.

وعلى وقع الأغاني والأناشيد الثورية يتواصل «حتى إعداد هذا الخبر» توافد المواطنين إلى وسط بيروت للانطلاق في تظاهرة إلى السرايا الحكومية القريبة من مكان تجمعهم، في الوقت الذي تنفّذ فيه القوى الأمنية ولاسيما الجيش اللبناني إجراءات أمنية مشددة.

روسيا اليوم – الميادين – الوكالة الوطنية

يبحث إقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي

ترامب يواجه مسلسل الاستقالات في إدارته بالانتقادات اللاذعة

لم يجد الرئيس الأميركي دونالد ترامب طريقة لمواجهة مسلسل الاستقالات المستمر في إدارته إلا مهاجمة المسؤولين الذين اختاروا الابتعاد عنه وإطلاق العنان لانتقاداته اللاذعة ضد آخر المغادرين منهم وهما وزير الدفاع «جيمس ماتيس» و«بريت ماكغورك» المبعوث إلى «تحالف واشنطن» المزعوم ضد تنظيم «داعش» الإرهابي.

وسارع ترامب كعادته إلى حسابه على موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي ليكتب تغريدة انتقد فيها ماتيس على تقديمه استقالته، معتبراً أنه منح الأخير «فرصة أخرى عندما فصله الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما»، ووفر له «موارد لم تكن لديه».

ولم ينس ترامب أيضاً أن يهاجم ماكغورك الذي قدم خطاب استقالته لوزير الخارجية مايك بومبيو الجمعة على أن تدخل حيز التنفيذ في الـ٣١ من كانون الأول الجاري.

وفي تغريدة على «تويتر» قال ترامب إنه «تم تعيين ماكغورك الذي لا أعرفه من قبل أوباما وكان يجب أن يترك منصبه في شباط المقبل ولكنه استقال قبل ذلك بقليل، ربما يتصنع».

وبدأ عقد مستشاري ترامب والمسؤولين في إدارته ينفرط منذ أن تسلم منصب الرئاسة عام ٢٠١٦، وخلال عامين تقريباً أمضاهما في البيت الأبيض فارقه العديد من المسؤولين الكبار بمن فيهم وزيرا الخارجية ريكس تيلرسون والعدل جيف سينشز وغيرهما.

وتشهد إدارة ترامب خلافات كبيرة بين أعضائها حول كيفية التعامل مع القضايا الداخلية ومع السياسة الخارجية وطريقة التعاطي مع الأزمات الدولية الأمر الذي تسبب في إقالات واستقالات عديدة من الإدارة الأميركية.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع نائب وزير الدفاع باتريك شاناهان في البيت الأبيض (رويترز – أرشيف)

وفي خطوة وصفها البعض بأنها انتقام لعدم تنفيذ أوامره بدأ ترامب التحرك نحو إصدار قرار بإقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول عبر التباحث مع مستشاريه حول قانونية مثل هذا الإجراء الذي قد يحدث هزة في أسواق المال العالمية.

وكشفت مصادر مطلعة على نقاشات ترامب وفق ما نقلت وسائل إعلام أميركية أن الرئيس الأميركي «ناقش في جلسات خاصة إمكانية إقالة باول بعد قرار البنك الاحتياطي الفيدرالي رفع معدلات الفائدة خلافاً لرغبته».

وأضافت المصادر: إن ترامب «بدأ بسبر آراء مستشاريه» حول رغبته بالتخلص من باول لكن وفق القوانين لا يحق له إقالة محافظ الاحتياطي الفيدرالي دون إبداء أسباب موجبة.

وبدورهم حذر بعض المقربين من ترامب من أن عزل باول أو أي محاولة لإرغامه على التنحي عن منصبه في بنك الاحتياطي الفيدرالي «ستكون خطوة كارثية تحدث تأثيراً مدمراً» على أسواق رأس المال وتقوض ثقة المستثمرين في قدرة البنك المركزي على إدارة الاقتصاد دون تدخل سياسي.

ويأتي هذا الحديث في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق المالية تراجعاً حاداً على حين تنخفض معظم المؤشرات الرئيسية بشكل ملحوظ منذ بداية العام.

سانا

تقييم مجلس الإدارة

على الرغم من التبعات الكبيرة الناجمة عن الحرب على الجمهورية العربية السورية، اتخذ مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تيليكوم (ش.م.م.ع) القرار باستمرار الاستثمارات في شبكة الهاتف المحمول وذلك بهدف الحفاظ على سوية خدمة المواطن وتلبية الحاجات الإنسانية للتواصل.

إن قرار الاستمرار في استثمارات الشبكة كان له الأثر الأكبر في تحسين العمليات التشغيلية للشركة وتطوير خدمات الشبكة والمحافظة على نمو الإيرادات والتدفقات النقدية، إضافة إلى نمو ربحية الشركة.

بتاريخ ٢٠١٥/٠١/٠١ حصلت الشركة على ترخيص تشغيل شبكة الهاتف الخلوي في الجمهورية العربية السورية بدءاً من العام ٢٠١٥ ولغاية عام ٢٠٣٤ قابلة للتجديد.

استطاعت إدارة الشركة تطبيق العديد من الإجراءات كركيزة أساسية لتأمين استمرارية الشركة كان أهمها:

١. تمتلك الشركة حالياً شبكة هاتف خلوي مصممة وفق أعلى المعايير العالمية. وتطبق كافة أنظمة الحوكمة لتنظيم العمليات التشغيلية والعلاقات مع كافة الأطراف المحيطة بعمل الشركة.

٢. تقوم إدارة الشركة بالتحديث المستمر لخطط الأعمال بالاعتماد على تحليل مستمر للمتغيرات في سوق الاتصالات وبيئة الأعمال والصناعة، وبتركيز على تمويل ذاتي لخطة الاستثمار في الشبكة وترقية التكنولوجيا المستخدمة واستبدال أجزاء الشبكة المدمرة.

٣. تحافظ الشركة على قاعدة زبائن تنمو بشكل مستمر بالإضافة لمجموعة كبيرة من الخدمات المتجددة على الرغم من التغيرات الكبيرة في الهيكل الديموغرافي للجمهورية العربية السورية وإعادة توزيعه على المناطق.

٤. تمتلك الشركة شبكة توزيع متوازنة الأبعاد على امتداد الجمهورية العربية السورية متضمنة تنوعاً كبيراً في قنوات المبيعات والخدمات.

٥. تقوم الشركة بإدارة جملة كبيرة من الأصول المستثمرة بالاعتماد على مفهوم إدارة المخاطر وذلك بهدف المحافظة على التوفر الدائم للشبكة والخدمات.

٦. تحافظ الشركة على سوية عالية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع الاستخدام الأمثل لهذه التدفقات في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية. كما استطاعت الشركة أن تسدد بدل الترخيص البالغ خمسة وعشرين مليار ليرة سورية بتمويل ذاتي، والمحافظة على سوية متنامية في توزيع الأرباح والوفاء بكافة التزاماتها المالية.

٧. استمرت الشركة في الاستثمار في الموارد البشرية وفي كافة مجالاتها من التوظيف والتدريب والتطوير الوظيفي.

يعتبر قطاع الاتصالات الخلوية من الركائز الأساسية الداعمة لاقتصاد الجمهورية العربية السورية، وقد استطاعت الشركة تحقيق نمو ملحوظ في حصتها السوقية من الإيرادات الإجمالية لهذا القطاع وبنسبة تجاوزت الـ ٦٩٪ من هذا الإجمالي بنهاية عام ٢٠١٧.

إن دخول المشغل الثالث على سوق الاتصالات الخلوية في الجمهورية العربية السورية لازال ضمن عملية التحضير، وفي هذا الصدد فإن مجلس إدارة الشركة يعتبر ذلك متغير يمكن السيطرة عليه نظراً للكم الكبير من معوقات الأعمال التي تواجه هذا الدخول.

مخاطر الأعمال:

تتمثل المخاطر الرئيسية: بمخاطر الأعمال والمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تحتفظ بها الشركة كمخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر العملات، ومخاطر الائتمان.

تراقب الإدارة العليا للشركة إدارة المخاطر حيث يتم مراجعة واعتماد السياسات من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع هذه المخاطر، ومجلس إدارة الشركة على قناعة بعدم وجود مخاطر فردية أو مجتمعة قد تؤثر بشكل مادي على بيئة العمل في قطاع الاتصالات الخلوية في الجمهورية العربية السورية. كما أن الشركة تقوم بشكل مستمر بتحديث لقائمة المخاطر والتحديات التي قد تواجه الشركة والتفعيل السريع لكافة الإجراءات المطلوبة للحد من أثر هذه المخاطر.

تتألف المطالب المالية للشركة من ذمم دائنة للموردين، وأرصدة دائنة لأطراف ذات علاقة والدائنين الآخرين. إن الهدف الرئيسي من هذه المطالب المالية هو إيجاد مصادر لتمويل أنشطة الشركة. تحتفظ الشركة بموجودات مالية متعددة كالذمم المدينة والنقد والودائع لدى البنوك والتي تنتج مباشرة من عمليات الشركة.

فيما يلي ملخص لأعمال وأحداث الشركة خلال الفترة المنتهية في ٢٠١٨/٩/٣٠:

* تجاوزت الإيرادات خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١٣٧.١٦ مليار ليرة سورية وبنسبة نمو بلغت ١٢.٩٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٧ حيث تم اقتطاع أكثر من ٣٠.٧٤ مليار ليرة سورية منها لحساب الخزينة العامة للدولة والتي تُمثل حصة الحكومة السورية من تلك الإيرادات، مضافاً اليها أجور الترابط مع الشركة السورية للاتصالات والأجور والمساهمات السنوية للهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات.

* خلال التسعة أشهر من العام ٢٠١٨، ارتفع الربح قبل الضريبة بنسبة ٨٤.١٧٪ ليتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٥٤.٤٢ مليار ليرة سورية (مقارنة بمبلغ ٢٩.٥٤ مليار ليرة سورية خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٧)، وذلك كنتيجة أساسية لانخفاض حصة الحكومة السورية من الإيرادات الخاضعة لنسبة تقاسم حيث بلغت في عام ٢٠١٨ نسبة ٢١.٥٪ مقابل نسبة ٣١.٥٪ من عام ٢٠١٧، بالإضافة لتخفيض مخصص اضمحلال الأصول الثابتة بمبلغ ٥.٤ مليار ليرة سورية. كما ارتفع صافي الربح العائد إلى مساهمي الشركة خلال التسعة أشهر من العام ٢٠١٨ بنسبة ٨٩.٣٤٪ ليحقق مبلغاً إجمالياً قدره ٤٦.٠٨ مليار ليرة سورية ، وعليه يكون النصيب الأساسي للسهم من صافي ربح الفترة العائد إلى مساهمي الشركة مبلغاً وقدره ١,٣٧٥.٧٣ ليرة سورية بارتفاع وقدره ٦٤٩.١٥ ليرة سورية مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٧.

* تطبيقا للتعميم رقم (١٢) بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٥ الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فقد تم الاعتراف بفروقات تقييم البنود النقدية المعترف بها بالعملات الأجنبية ببند منفصل في كل من بيان الدخل الموحد وبيان المركز المالي الموحد وبيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد، وعليه تم احتساب النصيب الأساسي للسهم العائد إلى مساهمي الشركة بعد استبعاد الفروق الناجمة عن إعادة تقييم البنود النقدية المعترف بها بالعملات الأجنبية ليكون مبلغاً وقدره ١,٣٧٠.٢٧ ليرة سورية خلال التسعة أشهر من العام ٢٠١٨ مقارنة بمبلغ ٧٢٤.٩٢ ليرة سورية خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٧.

* بلغت قيمة حقوق المساهمين بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١٢٠.٤٢ مليار ليرة سورية وبارتفاع قدره ٣٠.١٨٪ مقارنة مع نهاية العام ٢٠١٧، علماً أن حقوق الملكية بنهاية التسعة أشهر من العام ٢٠١٨ تتضمن رصيداً متراكماً لفروق تقييم القطع غير المحققة بقيمة ٣.٥٧ مليار ليرة سورية، وبذلك تكون القيمة الدفترية للسهم قد بلغت ٣,٥٩٤.٧١ ليرة سورية، كما تجاوزت موجودات الشركة ١٧٤.٢٦ مليار ليرة سورية بنسبة نمو بلغت ١٢.٧٤٪ بالمقارنة مع نهاية العام ٢٠١٧.